

0368.02.4434

**"The Economic Position on the Gaza- Jericho First Agreement", a  
Study by Sa'dun Hammadi, ALF, March 1994**

Issued by the Arab Liberation Front (ALF) in March 1994, this document shows a study that was written by Sa'dun Hammadi under the title "The Economic Position on the Gaza-Jericho First Agreement".

الموقف الاقتصادي  
من  
اتفاقية غزة - أريحا أولا

قراءة في ....

البروتوكولين المتعلقين بالشؤون الاقتصادية

الملحقين باتفاق غزة-اريجا

بقلم الدكتور  
سعدون حمادي

منشورات  
جبهة التحرير العربية  
أذار - ١٩٩٤

في المسودة النهائية التي تم توقيعها في ١٩ آب ١٩٩٣ باسم اعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية جزء يتعلق بالشؤون الاقتصادية تم تضمينه في الملحق الثالث والملحق الرابع . وجاء الملحق الثالث تحت عنوان بروتوكول حول التعاون (الاسرائيلي) الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية . واهم ما فيه هو انه وضع الامور الاقتصادية التي نصت عليها الفقرات الاثنتا عشرة بيد لجنة مشتركة (اسرائيلية) - فلسطينية ونص على ان هذه اللجنة مستمرة وليست مؤقتة .. ويلاحظ ان هذه الفقرات قد شملت كل او معظم النواحي الاقتصادية المهمة، فقد نصت الفقرة الاولى على التعاون في موضوع وضع مشروع لتطوير المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وقضية اقتسام هذه المياه بين الطرفين اي اقتسام مياه الضفة وغزة وليس المياه التي تتصرف بها (اسرائيل) . وجاء تعبير جريدة الرأي عن هذا الموضوع في محله ان قالت ان

ذلك يعني تطبيق قاعدة ما يخصني فهو لي وما يخصك يخضع للاقتسام العادل علما ان جميع المصادر التي درست تصرف (اسرائيل) بالمياه تشير الى انها تستولي على ٨٠٪ من مياه الشعب الفلسطيني وان الفلسطينيين لا يستخدمون اكثر من ٢٠٪ من مياههم (جريدة الواشنطن تايمز بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٩).

وتشير المعلومات المنشورة الى ان الكيان الصهيوني سيكون لديه نقص في المياه بنسبة ٢٠٪ من حاجته بحلول عام ٢٠٠٠.

اذا، المقصود هو اقتسام العشرين بالمئة الحالية التي يستخدمها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع ، وينص البند الثاني على التعاون في مجال تطوير الطاقة الكهربائية بما في ذلك شكل التعاون لانتاج وصيانة وشراء وبيع الموارد الكهربائية وينص البند الثالث على التعاون في مجال الطاقة اي استغلال النفط والغاز لاغراض صناعية خاصة في

قطاع غزة والنقب وبناء مجمع صناعي بتروكيمياوي في غزة ومد انابيب لنقل النفط والغاز - وينص البند الرابع على التعاون في مجال التمويل لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي (اسرائيل) ويعني ذلك كما هو واضح ان قرار الموافقة على الاستثمارات الاجنبية لن يكون بيد الفلسطينيين وحدهم بل هو قرار مشترك مع (اسرائيل).

وينص البند الخامس على التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لانشاء ميناء بحري في غزة يأخذ بالاعتبار انشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة وقطاع غزة الى (اسرائيل) وإلى بلدان اخرى والمقصود بالبلدان الاخرى بالطبع دول المنطقة بما فيها تركيا والدول التي يجري الحديث عنها الآن لتكوين ما يسمى سوق شرق اوسطية، اما البند السادس فيتعلق بالتجارة للنهوض بها بما يشجع التجارة الداخلية

والاقليمية وما بين الاقليمية ومن غير الواضح ما هو المقصود بالداخلية وفي الارجح ان النص يعد التجارة بين الضفة والقطاع وبين (اسرائيل) تجارة داخلية.

ويذكر النص انشاء منطقة سوق حرة في غزة وفي (اسرائيل) وحرية الوصول المتبادل الى هذه المناطق، وواضح ان هذه الفقرة تعني في نهاية المطاف حرية اندماج تجارة الضفة والقطاع بالتجارة (الاسرائيلية) وتكوين سوق مشتركة بينهما، بالإضافة الى انه لن يكون بمقدور الصناعة الفلسطينية الناشئة منافسة الصناعة (الاسرائيلية) القوية ويتعلق البند السابع بالتعاون في مجال الصناعة حيث ينص على برامج للتطوير الصناعي المشترك واقامة مشاريع مشتركة فلسطينية (اسرائيلية) ويذكر النص التعاون في صناعات النسيج والمنسوجات الغذائية والادوية والالكترونيات والماس والصناعات القائمة على الحاسبات والعلوم

وهي صناعات (اسرائيلية) موجودة الآن والتنسيق لابد من ان يعني معالجة قيام ما يماثلها في الضفة والقطاع وضمانا لمصلحة الصناعات (الاسرائيلية) الموجودة، وينص البند الثامن على برنامج للتعاون في مجالات العمل والخدمات الاجتماعية الذي يمكن عن طريقه تنظيم مسألة استخدام العمالة الفلسطينية الرخيصة في الاقتصاد (الاسرائيلي) وتولي الجانب الفلسطيني حل مشاكلها وتحمل كافة الخدمات الاجتماعية التي تتطلبها حيث يعمل الآن ما نسبته ٢٩٪ من العمال الفلسطينيين في الاقتصاد (الاسرائيلي) ويختتم البند التاسع بخطة لتنمية الموارد البشرية وهو مكمل للبند الثامن.

فيذكر اقامة مراكز تاهيل مهني ومراكز ابحاث ومصارف معلومات مشتركة. ويذكر البند العاشر خطة مشتركة لحماية البيئة وينص البند الحادي عشر على برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجالي الاتصالات ووسائل الاعلام وواضح ان هذا البند

لا يتعلق بالاقتصاد الا انه ذو دلالة واضحة بجعل موضوعي الاعلام والاتصالات شأنا مشتركا مع (اسرائيل) وتلافيا للسهر ومن اجل التحوط ينص البند (١٢) على اية برامج اخرى ذات مصلحة مشتركة والعبارة يمكن ان تشمل كل شيء اخر..

يتضح من هذه الفقرات امران جوهريان، الاول : هو الدمج التام تقريبا لاقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد (الاسرائيلي) ويعني ذلك استبعاد اي احتمال لكيان مستقل للشعب الفلسطيني بشكل دولة او حتى كيان منفصل يمكن ان يلتحم بكيان دولة عربية اخرى، وهنا تكمن المعضلة، فاقتصاد الضفة والقطاع مدمج ومتشابك مع الاقتصاد (الاسرائيلي) لذا فهو ان اراد الاندماج بالاردن فسيكون ذلك علاقة اقتصادية قوية بين الاردن و(اسرائيل) وهو أمر له نتائج سياسية واقتصادية على وضع الاردن عربيا ومنها وليس اقلها دق اسفين بين الاردن وبين العراق القطر العربي الرافض لمشروع التسوية والذي

-٦-

سيعارض ما يحدث للاردن جراء مثل هذه العلاقة ب(اسرائيل) عن طريق علاقته بالضفة والعراق - ان البضائع (الاسرائيلية) ستجد طريقها الى الاردن عن طريق الضفة والقطاع الامر الذي سينافس الصناعة الاردنية الناشئة وسيجرح الاردن سياسيا. الخ المسلسل الذي سيتمخض عن العلاقة بين الاردن والضفة والقطاع بظل الوضع الذي تمليه بنود هذا البروتوكول..

الامر الجوهرى الثاني هو انه اذا كانت هذه الامور التي تضمنتها فقرات هذا البروتوكول بيد لجنة مشتركة (اسرائيلية) فلسطينية تتخذ قراراتها بالتوافق فماذا بقي اذا، لسلطة الحكم الذاتي المحدود أو اية سلطة يمكن ان تتمخض عنها المفاوضات بعد الفترة الانتقالية وهي خمس سنوات؟

ان مقدمة هذا البروتوكول تنص على ان اللجنة مستمرة وليست مؤقتة ويعني ذلك بوضوح الكلمات انها غير محصورة في المرحلة الانتقالية ولا يوجد

-٧-

فيها (اسرائيل) الى جانب اقتصاد الضفة والقطاع المتشابك مع الاقتصاد الاسرائيلي حسب ما جاء في البروتوكول رقم ٢. فالدول الصناعية السبع الكبار ستولى وضع وتنفيذ برنامج تنمية للمنطقة باموال تسهم فيها الدول والمؤسسات العربية والمقصود بذلك: اولا دول الخليج النفطية فبينما كان اسهام رأس المال العربي من النفط يأتي بشكل غير مباشر في تمويل التنمية في الكيان الصهيوني عن طريق المصارف التي تودع فيها تلك الاموال في دول الغرب تصبح العلاقة الان مباشرة من دون الدور المصرفية أو بالاضافة اليها، وينص الجزء الثاني على ان تأسيس صندوق تنمية للشرق الاوسط كخطوة اولى وينك تنمية للشرق الاوسط كخطوة ثانية..

ويلاحظ ان الفقرة (أ) من هذا الجزء قد سمت مجالات التنمية فنصت على المشاريع الصغرى والمتوسطة وأقفلت المشاريع الكبرى لأنها وحسب ما جاء في البروتوكول رقم (٢) محصورة بالمشاريع

-٨-

اي ذكر الى انها من الامور التي سيتم التفاوض حولها لاحقا- اذا، فصلاحية هذه اللجنة المشتركة غير محدودة زمنيا، ان الصلاحيات التي خولت للمجلس في المرحلة الانتقالية وهي التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة ليس فيها من الشؤون الاقتصادية غير الضرائب المباشرة والسياحة وكل ما عدا ذلك فهو من صلاحيات اللجنة المشتركة أما الملحق رقم ٤ فهو البروتوكول حول التعاون (الاسرائيلي) الفلسطيني حول برامج التنمية الاقليمية ويتكون من ثلاثة اجزاء في الجزء الاول هناك نص على النهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فيها (اسرائيل) تبادر به الدول السبع الكبار وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا واستراليا واليابان وتشرك فيه دول ومؤسسات عربية اقليمية.

اذا، هناك تصور ان الدول والمؤسسات العربية ستشارك في تنفيذ برنامج اقتصادي للمنطقة بما

-٩-



المشتركة بين (اسرائيل) والضفة والقطاع.

كما يلاحظ ان هذا البروتوكول قد نص صراحة على اشراك الاردن في خطة (اسرائيلية) فلسطينية اردنية مشتركة لاستغلال منطقة البحر الميت بالإضافة الى ان الاردن هو من دون شك مقصود في تعبير التنمية الاقليمية موضوع هذا البروتوكول - ان الخطة الاقليمية للتنمية قد تضمنت ٩ فقرات احداها تطوير منطقة البحر الميت كما نصت ايضا على قناة البحر المتوسط - البحر الميت وتحلية المياه وخطة للتنمية الزراعية وربط شبكات الكهرباء والتعاون الاقليمي لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الاخرى واستغلاله صناعيا وتنمية السياحة والنقل والاتصالات والتعاون الاقليمي في مجالات عديدة، والسؤال هنا ما المقصود بالتنمية الاقليمية وما البلدان المقصودة بذلك، الاردن ومصر يقعان ضمن هذا التصور من دون شك كذلك سوريا ولبنان ودول الخليج النفطية. اما الفقرة الثالثة من هذا البند فتحدث عن

تأليف مجموعات العمل متعددة الاطراف وان الطرفين اي الكيان الصهيوني والمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني يعملان على تشجيع قيام هذه المجموعات ويتسقان بهدف انجاحها ويشجعان النشاطات الواقعة بين اجتماعات مجموعات العمل .. ويزامن توقيع هذا الاتفاق الحديث عن مشروع السوق الشرق اوسطية الذي فحواه تكوين مجموعة اقتصادية من (اسرائيل) والدول العربية المجاورة لها بما في ذلك الاردن ومصر وسوريا ولبنان ودول الخليج بالإضافة الى تركيا ودول اخرى يقوم بينها تعاون اقتصادي وسوق مشتركة لها علاقة اقتصادية قوية بالولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، ان هذا النوع من العلاقة الاقتصادية من شأنه تثبيت الكيان الصهيوني وفتح المجال امامه لمحاولة الهيمنة الاقتصادية على موارد واسواق البلاد العربية خاصة في مجال استثمار المياه والسياحة وفتح الاسواق امام المنتجات (الاسرائيلية) والافادة من فائض رأس

المال لدى الدول العربية المنتجة للنفط في الخليج العربي.

وهناك ما يدل على ان تركيا تجد في ذلك مصلحة اقتصادية ان انها تتطلع الى هذه المنافع نفسها من علاقتها بجيرانها من البلدان العربية لذلك فمن المنتظر ان ترحب بمثل هذا المشروع وبذلك يكون اتفاق غزة-أريحا قد مهد لهذا المشروع وربط الشعب الفلسطيني به من خلال اتفاق موقع. ولمشروع السوق الشرق اوسطية نتائج سياسية بالإضافة الى نتائجه الاقتصادية فهو يعني في حالة نجاحه اخراج جزء من الوطن العربي من العلاقات الاقتصادية العربية وادخاله في علاقة جديدة متعددة الجنسية وبذلك يقضي على مشروع السوق العربية المشتركة ويبعد هدف الوحدة العربية عن طريق تبديل نوعية العلاقة من علاقة قومية الى علاقات اقتصادية متشابكة مع الكيان الصهيوني ودول غير عربية. ان الغرب ينظر الى المنطقة على اساس انها

منطقة مضطربة يجب ان يسودها الهدوء وحل النزاعات بأية طريقة لتندمج باقتصاديات الغرب وبذلك يتحقق الاستقرار على اساس الواقع الموجود وهو التجزئة وهيمنة الكيان الصهيوني.. الامر الشمولي الاخر الذي يكشف عنه هذا الاتفاق هو ان الكيان الصهيوني استطاع ان يحول الاتفاق مع منظمة التحرير من اتفاق ثنائي الى وسيلة لتحقيق اهداف تتعلق بعموم الوطن العربي فالاتفاق لا يقتصر على انتهاء الصراع سياسيا لصالح الكيان الصهيوني بل يتعداه الى رسم صورة العلاقة الاقتصادية المستقبلية مع الوطن العربي. وتدل بنود الاتفاق الموضحة في البروتوكولين المذكورين على هدف الهيمنة على الاقتصاد العربي والافادة من امكانياته المالية وكسوق واسعة جديدة للانتاج الصهيوني مقابل ذلك وفي الوقت نفسه يجري الحديث عن لقاء المقاطعة العربية حيث أخذت بعض دول الخليج تنادي بذلك - فماذا يعني

الغاء المقاطعة؟ انه يعني رفع الحظر على استيراد المنتجات (الاسرائيلية) وعن نشاط الشركات (الاسرائيلية) أو التي يسهم بها الرأسمال (الاسرائيلي) في مجال العمل والمقاولات في البلاد العربية- ان رفع المقاطعة يعني التعامل الاقتصادي المفتوح مع الكيان الصهيوني الذي يسعى الى ان يكون قوة صناعية مهمة في المنطقة..

والكيان الصهيوني يتطلع الى الاسواق العربية كمجال لتصريف بضائعه حيث تتعذر عليه منافسة البضائع الغربية- ويعني ذلك هيمنة اقتصادية على الاقتصاد العربي والاغادة من موارده المتاحة خاصة في مجال فائض رأس المال من تصدير النفط- والا لماذا تلغي دول الخليج مثلا المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني فالاتفاق الذي وقع كان ثنائيا بين المنظمة وبين (اسرائيل) ولم يكن بين (اسرائيل) ومجموع الدول العربية ممثلة بالجامعة العربية- ان الدول العربية المذكورة لا تجاور الكيان الصهيوني

وليس مطلوبا منها ان توقع مع ذلك الكيان أي اتفاق. القضية المهمة الاخرى التي ينطوي عليها الاتفاق في جانبه الاقتصادي هو محاولة احداث انقسام سياسي جديد في صفوف الدول العربية فالاقطار العربية التي ستعاون في نطاق ما يسمى بخطة التنمية الاقليمية وتلك التي ستقوم بالغاء المقاطعة سيقوم بينها وبين الاقطار العربية التي سترفض ذلك والعراق في مقدمتها تناقض اقتصادي جديد يضاف الى التناقضات الموجودة وقد سبق ان ذكرت مثلا على ذلك الاردن- ان هذا الوضع المتناقض عربيا ستكون له اثار اقتصادية سلبية مما سيتبعها تناقض سياسي جديد..

تلك هي ابعاد المشروع الغربي للمنطقة في جانبه الاقتصادي فلماذا يحدث ذلك؟ الجواب هو ان التفكير الواقعي في الغرب بما فيه الصهيونية قد أوصله الى الاستنتاج ان ظهور قوة جديدة في المنطقة ممثلة بالعراق تنادي وتعمل من اجل

الوحدة العربية واستغلال الارادة السياسية يمثل خطرا على مصالحه لذلك كان العدوان، وظهر مشروع التسوية والحديث عن السوق الشرق أوسطية، وهكذا اتبع العمل العسكري بمشروع اقتصادي تتوفو فيه عوامل الاغراء حيث يجري الحديث عن استثمار ١٢ مليار دولار للتنمية واجتلاب رؤوس الاموال من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.

ولكن ذلك لا يعني ان هذا المشروع سينجح اذ انه ليس الا مشروعا مضادا عرفت المنطقة غيره من المشاريع التي فشلت من قبل فالعدوان على العراق قد فشل في أهدافه البعيدة وأفكار التطبيع مع الكيان الصهيوني لن يكتب لها النجاح وحالة مصر تشكل مثلا جيدا على الفشل في هذا الاتجاه- وسيكشف الوقت ان العدو لم يتخل عن مواقفه القديمة وان الامال الاقتصادية من معونات الغرب ليست الا سرايا كما يثبت الواقع الدولي ومعاناة الشعب الفلسطيني الجسدية والمعنوية ستستمر، ومن

خلال ذلك سيظهر ان الواقع يختلف عن التوقعات والرغبات وهكذا سيستمر الصراع.

## ملاحق الملحقين الثالث والرابع المتعلقين بالشؤون الاقتصادية والتطوير الاقليمي.

### الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في  
البرامج الاقتصادية والتنموية يوافق الجانبان على  
تشكيل لجنة دائمة اسرائيلية - فلسطينية للتعاون  
الاقتصادي تركز، بالإضافة الى أشياء أخرى، على ما  
يلي:

١- التعاون في مجال المياه، بما في ذلك برنامج  
لتطوير وتنمية المياه يقوم باعداده خبراء من  
الطرفين ويحدد أيضا طابع التعاون في ادارة مصادر  
المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشمل  
مقترحات لدراسات وخطط حول الحقوق المائية لكل  
طرف، وكذلك حول الاستخدام العادل لمصادر المياه  
المشتركة، ليتم تنفيذها ابان المرحلة الانتقالية وما  
بعدها.

٢- التعاون في مجال الكهرباء، بما في ذلك برنامج  
لتطوير وتنمية الكهرباء، يحدد أيضا طابع التعاون  
في مجالات انتاج وصيانة وشراء وبيع مصادر

### الكهرباء.

٣- التعاون في مجال الطاقة، بما في ذلك برنامج  
لتطوير وتنمية الطاقة، يتيح استغلال النفط والغاز  
لأغراض صناعية، خصوصا في قطاع غزة والنقب،  
ويشجع على استغلال مشترك أكثر شمولية لمصادر  
طاقة أخرى، ويمكن لهذا البرنامج أن يتيح أيضا  
اقامة مجمع للصناعات البتروكيمياوية في قطاع غزة،  
وتركيب أنابيب نفط وغاز.

٤- التعاون في المجال المالي، بما في ذلك برنامج  
تطوير ونشاطات مالية، من اجل تشجيع الاستثمارات  
الدولية في الضفة وقطاع غزة، وفي اسرائيل، وكذلك  
من أجل تأسيس بنك تنمية فلسطيني.

٥- التعاون في مجال المواصلات والاتصالات، بما في  
ذلك برنامج يحدد الخطوط العريضة والتوجهات  
العامة لأجل اقامة منطقة ميناء غزة البحري، ويتيح  
اقامة وانشاء خطوط مواصلات واتصالات من الضفة  
الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل وإلى دول أخرى،

اضافة لذلك، سيتيح هذا البرنامج تنفيذ انشاء الطرق  
والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات الضرورية. الخ.  
٦- التعاون في المجال التجاري، بما في ذلك دراسات  
وبرامج لتشجيع وتعزيز التجارة، تهدف الى تشجيع  
التجارة المحلية والاقليمية، وكذلك اعداد دراسة  
جدوى اقتصادية لامكانية انشاء مناطق تجارة حرة  
في قطاع غزة وفي اسرائيل، وامكانية الوصول  
المتبادل الى هذه المناطق، والتعاون في المجالات  
الأخرى المتعلقة بالتجارة والانجاز.

٧- التعاون في المجال الصناعي، بما في ذلك برامج  
للتطوير والتنمية الصناعية، تتيح انشاء مراكز  
تطوير وتنمية وأبحاث صناعية اسرائيلية -  
فلسطينية مشتركة، وتشجع وتعزز اقامة مشاريع  
مشتركة فلسطينية - اسرائيلية، وترسم الأطر العامة  
للتعاون في أفرع النسيج والصناعات الغذائية،  
والصناعات الدوائية والالكترونيات والمجوهرات  
والصناعات التي تركز على التقدم العلمي واستخدام



الحاسوب. ٨- برنامج للتعاون في مجال علاقات العمل وتنظيمها والتعاون في قضايا الرفاه الاجتماعي والشؤون الاجتماعية.

٩- خطة للتعاون في مجال تنمية الموارد البشرية، تتيح عقد ورش عمل وندوات اسرائيلية - فلسطينية مشتركة، واقامة مراكز تدريب مهني ومعاهد أبحاث وبنوك اقراض مشتركة.

١٠- خطة لحماية البيئة تتيح القيام باجراءات مشتركة و/ أو منسقة في هذا المجال.

١١- برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات والاعلام. والصحافة. ١٢- أية برامج أخرى ذات اهتمام متبادل.

#### الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني في ما يتعلق ببرامج التنمية الاقليمية

١- سيتعاون الجانبان، في اطار مجهودات السلام

متعددة الاطراف، لدعم وتعزيز برنامج تنموي للمنطقة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، يأتي بمبادرة من الدول الغنية السبع وتطالب الاطراف من الدول الغنية السبع أن تسعى من أجل قيام دول معنية أخرى بالمشاركة في هذا البرنامج، مثل الدول المشاركة في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية والدول العربية والمؤسسات العربية في المنطقة وكذلك القطاع الخاص.

٢- سيتكون البرنامج التنموي من عنصرين: (أ) برنامج تطوير وتنمية اقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) برنامج تطوير وتنمية اقتصادية اقليمي. (أ) سيتكون برنامج التطوير والتنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة من العناصر التالية:

١- برنامج اصلاح اجتماعي، يشمل بناء اسكان وبناء.

٢- خطة لتطوير وتنمية الأعمال الصغيرة

والمتوسطة.

٣- برنامج لتطوير وتنمية البنية التحتية:

(مياه، كهرباء، مواصلات واتصالات... الخ). ٤- خطة للمصادر البشرية. ٥- برامج أخرى.

(ب) يمكن أن يتألف مشروع التطوير والتنمية الاقتصادية الاقليمي من العناصر التالية: ١- تأسيس صندوق تنمية شرق أوسطي كخطوة أولى، وبنك تنمية شرق أوسطي كخطوة ثانية.

٢- تطوير مشروع اسرائيلي-فلسطيني اردني مشترك لاستغلال متفق عليه لمنطقة البحر الميت. ٣- قناة ما بين البحر الأبيض المتوسط(غزة) والبحر الميت.

٤- مشاريع اقليمية لتحلية مياه البحر، وغيرها من مشاريع تطوير وتنمية المياه. ٥- خطة اقليمية للتطوير والتنمية الزراعية، بما في ذلك مجهودات اقليمية منسقة ومتفق عليها لمنع التصحر.

٦- ربط شبكات الكهرباء.

٧- تعاون اقليمي لنقل وتوزيع واستغلال صناعي

